Syndicat indépendant des
médecins du secteur public
Bureau National

النقابة المستقلة
لأطباء القطاع العام
المكتب الوطني

www.simsp.org

27 يناير 2016

إلى
السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : بشان مشروع القانون رقم 12-109 بمثابة مدونة التعاضد

و بعد ، يؤسفنا السيد الرئيس أن نوجه إليكم هذه العريضة بشأن مشروع القانون رقم 12-109 بمثابة مدونة التعاضد،هذا المشروع الذي سيؤدي لا محالة إلى اختلالات عميقة على مستوى المنظومة الصحية ، حيث إن المادة الثانية من المشروع المصادق عليه من طرف مجلس الحكومة ينص في الفقرة الثامنة من نفس المادة الثانية على ما يلي :

8. إحداث دور الراحة ودور الإيواء وكذا وحدات اجتماعية أخرى تتولى حماية طفولة والأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص المحتاجين لمساعدة الغير أو ذوي الاحتياجات الخاصة ما عدا مؤسسات تقدم خدمات في مجال التشخيص أو العلاج أو الاستشفاء أو مؤسسات توريد الأدوية والمعدات والآلات وأجهزة الترويض الطبي أو هما معا أو وحدة ذات طابع تجاري او تستهدف الربح أو تدخل في إطار مهنة منضمة و/أو يقننها تشريع خاص.

إلا انه جاء في النص المعدل لمشروع القانون من طرف مجلس المستشارين : في الفقرة الثامنة من المادة 2 :

8. إحداث دور الراحة ودور الإيواء وكذا وحدات اجتماعية أخرى تتولى حماية طفولة والأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص المحتاجين لمساعدة الغير أو ذوي الاحتياجات الخاصة و مؤسسات تقدم خدمات في مجال التشخيص أو العلاج أو الاستشفاء أو مؤسسات توريد الأدوية والمعدات والآلات وأجهزة الترويض الطبي أو هما معا أو وحدة ذات طابع تجاري أو تستهدف الربح أو تدخل في إطار مهنة منضمة و/أو يقننها تشريع خاص.

وتتمثل خطورة هذه المادة التي تم تعديلها في التداعيات التالية:

كون مشروع القانون هدا يخضع لأحكام تشريعية و تنظيمية خاصة بالمهن الصحية ألا و هي

1. قانون 13-131 المتعلق بمزاولة مهنة الطب
2. قانون 04-17 المتعلق بمدونة الأدوية
3. قانون09-34 المتعلق بالخريطة الصحية و إعطاء العلاجات
4. قانون 12-84 المتعلق بالمستلزمات الطبية
5. و القانون مربط الفرس 00-65 في مادته 44 " التي تنص على حالة التنافي بين مدبري التأمين و إعطاء الخدمات الطبية والاستشفائية" .

مما يهدد مهنة الطب خاصة مع حالة التنافي بين التأمين وإعطاء الخدمات الصحية، حيث أن المؤمن محكوم بهاجس التوازنات المالية على حساب الخدمات الطبية للمواطن لذا نرى من الضروري والمستعجل العدول عن تعديل المادة 2 من مشروع مدونة التعاضد الذي قامت به الغرفة الثانية و الرجوع إلى النص الأصلي الذي عرضته الحكومة. لأن فتح المجال لشبكة التعاضديات لإحداث مصحات و عيادات و مختبرات طبية و غيرها لينضاف إلى 130 مؤسسة صحية الحالية التي تمارس خارج القانون الشيءالذي من شأنه أن يؤثر سلبا على مهن الطب وجراحة الآسنان و الصيدلة و مبادئها .

و أخيرا تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام

عن المكتب الوطني

النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام
المكتب الوطني
S.I.M.S.P.

النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام: 10شارع مولاي يوسف م.ج فا س المغرب
الفاكس : 0535646191 email: contactsimsp@yahoo.fr www.simsp.org